2019/12/8 (png (4372×6214.42073_447535_2014724

افتتح اجتماع جدة للطاقة.. وطالب بكشف حقيقة ارتفاع أسعار النفط

خادم الحرمين الشريفين يطلق مبادرة "الطاقة" من أجل الفقراء.. ويعلن تخصيص نصف مليار دولار قروضاً للدول النامية

جدة – واس

رعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – بعد ظهر يوم الأحد ١٨ جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ الموافق ٢٢ يونيو ٢٠٠٨م حفل افتتاح أعمال اجتماع جدة للطاقة الذي تشارك فيه ست وثلاثون دولة من الدول المنتجة والمستهلكة للبترول وسبع منظمات دولية وعدد من كبار شركات البترول على مستوى العالم بحضور صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالعزيز رئيس هيئة البيعة وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام.

وكان في استقبال الملك المفدى لدى وصوله إلى مقر الحفل بفندق هلتون جدة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة وصاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة ومعالي وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي بن إبراهيم النعيمي وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز مساعد وزير البترول والثروة المعدنية لشؤون اللجنة التنظيمية لاجتماع جدة للطاقة وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن تركي بن عبدالعزيز المستشار في وزارة البترول.

ثم عزف السلام الملكي

إثر ذلك صافح خادم الحرمين الشريفين نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية شي جين بينغ ورئيس وزراء بريطانيا جوردن براون.

وبعد أن أخذ خادم الحرمين الشريفين مكانه في منصة الحفل بدئ الحفل الخطابي الذي أقيم بهذه المناسبة بتلاوة آيات من القرآن الكريم.

ثم ألقى خادم الحرمين الشريفين الكلمة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أرحب بكم خير ترحيب، وأشكركم على تلبية دعوتنا لحضور هذا الاجتماع المهم، وأعتبر حضوركم شعوراً بالمسؤولية وضرورة التعاون الدولي في موضوع الطاقة الذي يهم شعوب العالم كافة، وأتمنى لكم التوفيق والنجاح.

إن دعوتنا لم تأت من الفراغ ولم تنبع من العدم، فقد كانت سياسة المملكة العربية السعودية منذ قيام منظمة أوبك قائمة على تبني سعر عادل للبترول لا يضر المنتجين ولا المستهلكين، وكنا حريصين على مصالح العالم كله قدر حرصنا على مصالحنا الوطنية. وقد لقينا بسبب هذه السياسة الكثير من الهجوم ورضينا بالكثير من الأذى.

وانطلاقاً من هذه السياسة قمنا ولا نزال بتخصيص جزء كبير من دخلنا للمساعدات التنموية، وانطلاقاً من السياسة نفسها قمنا خلال الأشهر القليلة الماضية برفع إنتاجنا اليومي من البترول من تسعة ملايين برميل إلى تسعة ملايين وسبعمائة ألف برميل مع استعدادنا لتلبية أي احتياجات إضافية في المستقبل.

أيها الأخوة والأخوات:

إن هناك مجموعة من العوامل وراء الارتفاع السريع غير المبرر لسعر البترول في الآونة الأخيرة، منها عبث المضاربين بالسوق في سبيل مصالح أنانية، ومنها زيادة الاستهلاك في عدد من الاقتصاديات الصاعدة، ومنها الضرائب المتزايدة على البترول في عدد من الدول المستهلكة، ورغم هذه الحقائق ورغم أن أوبك لم تصدر قراراً بالتسعير منذ عقود طويلة وتركت مسألة السعر للسوق ورغم أنها حرصت على تلبية الطلب المتزايد إلا أننا نجد من يشير بأصابع الاتهام إلى أوبك وحدها.

في ضوء ذلك نتضح مهمتكم الكبيرة وهي كشف اللثام عن وجه الحقيقة، مهمتكم هي أن تستبعدوا الأقاويل والإشاعات المغرضة وأن تصلوا إلى الأسباب الحقيقة الكامنة وراء ارتفاع السعر وكيفية التعامل معها وأن يكون ذلك بوضوح وشفافية، ولن تعرض النتائج على شعوب الدنيا كلها حتى لا يؤخذ البريء بجريرة المسيء، وبحيث لا يضيع الصحيح.

أيها الإخوة والأخوات:

إيماناً من المملكة بدورها التاريخي في مجال الطاقة، ولأهمية التعاون الدولي في شؤون الطاقة، وإدراكاً لضرورة مساعدة الشعوب الفقيرة في هذه الظروف الصعبة التي تعاني فيها من ارتفاع كل السلع، والسلع الغذائية بوجه خاص، فإنه يسرني من هذا المنبر أن أعلن باسم المملكة ما يلي:

أولاً: أدعو إلى إطلاق مبادرة (الطاقة من أجل الفقراء) وهدفها تمكين الدول النامية من مواجهة تكاليف الطاقة المتزايدة وأدعو البنك الدولي إلى تنظيم اجتماع في أقرب وقت ممكن للدول المانحة والمؤسسات المالية والإقليمية والدولية لمناقشة هذه المبادرة وتفعيلها.

ثانياً: أدعو المجلس الوزاري لصندوق أوبك للتنمية الدولية للاجتماع والنظر في إقرار برنامج مؤاتي للبرنامج السابق له صفة الاستمرارية واقترح أن يخصص لهذا البرنامج مليار دولار أمريكي.

ثالثاً: أعلن استعداد المملكة بالمساهمة في تمويل البرنامجين المشار إليهما أعلاه ضمن الإطار الذي يتم الاتفاق عليه.

رابعاً: أعلن عن تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لقروض ميسرة عن طريق الصندوق السعودي للتنمية لتمويل مشاريع تساعد الدول النامية من الحصول على الطاقة وتمويل المشاريع التنموية التي تحتاجها.

خامساً: أطلب من اجتماعكم هذا تكوين مجموعة عمل من الدول والمنظمات التي شاركت في هذا الاجتماع تحت مظلة الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي. تكون مهمتها متابعة التوصيات التي سيصدرها هذا المؤتمر وتنفيذها، ومراقبة التطورات في سوق البترول وأعلن عن استعداد المملكة لدعم مجموعة العمل هذه بكافة الإمكانات البشرية والمادية حتى تتمكن من القيام بمهمتها بنجاح.

أيها الإخوة والأخوات:

في هذه الساعة الحرجة يجب أن يرتفع المجتمع الدولي إلى مستوى المسؤولية، وأن يكون التعاون هو حجر الأساس في أي مجهود، وأن نكون جميعاً في نظرتنا إلى الحاضر والمستقبل أصحاب رؤية إنسانية عميقة شاملة تتحرر من الأنانية الضيقة وتسمو إلى آفاق الإخاء والتكافل وفي هذا وحده سر النجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عقب ذلك ألقى ملكة رئيس وزراء بريطانيا جوردن براون كلمة أعرب فيها عن شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود والمملكة العربية السعودية على الدعوة التي تلقاها دولته للمشاركة في اجتماع جدة للطاقة.

وناشد الدول المجتمعة في الاجتماع إلى إيجاد طريقة جديدة لاستقرار سوق النفط في العالم وتأمين الطلب مستقبلاً على هذه السلعة المهمة والحيوية مشيراً إلى أن أوضاع سوق النفط تتسم أحياناً بعدم الاستقرار لذا لابد من إيجاد طريقة للتغلب على ذلك.

ودعا دولة رئيس وزراء بريطانيا إلى التعاون بين الدول المصدرة والمستهلكة في عمل مشترك تتضافر فيه الجهود بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة لحل هذه المشكلة بتقليل الطلب ولو جزئياً على هذه السلعة.

وشدد دولته على مسألة ترشيد الطاقة واعتبرها من أهم العوامل التي تؤدي إلى خفض أسعار النفط إلى جانب خفض أسعار نقل النفط من مكان لآخر لتنخفض إلى حوالي ٤٠ في المائة من تكلفتها الحالية في السنوات القليلة المقبلة.

وأكد على ضرورة تكاتف الجهود العالمية وتنويع مصادر الطاقة وعدم الاعتماد على المصادر التقليدية وحدها مما يحظى للدول المصدرة للبترول الفرصة للحفاظ على احتياطياتها من النفط للأجيال القادمة.

وأشار إلى أن المملكة المتحدة تتبع سياسة مفتوحة تتسم بالشفافية في المعطيات والتعامل مع الاستثمارات في مجال الطاقة.

وقال: كل ما نحتاجه في سوق النفط العالمية هو الاستقرار في أسعار النفط كما يجب أن تفتح الدول المصدرة للنفط المجال أمام الاستثمارات الكبيرة في مجال النفط وإتاحة الفرصة للدول المستهلكة للاستفادة منها.

وأضاف يقول: سنقوم أيضاً بدراسة العوامل المالية وأثرها في استقرار سوق النفط ويجب أن يشارك البنك الدولي بشكل فاعل في تخفيف الحد على الدول النامية والدول غير القادرة على مواكبة الأسعار فهذه مشكلة ذات صفة عالمية لا يجب التعامل معها بصفة فردية عن كل دولة على حدة.

وأكد دولة رئيس وزراء بريطانيا أهمية تدخل الزعماء السياسيين في الدول المعنية وتكاتف جهودهم من أجل الخروج بحلول تساعد جميع دول العالم من هذه الأوضاع.

بعد ذلك ألقى نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية شي جين بينغ كلمة أعرب فيها عن سروره بالمشاركة في هذا المؤتمر تلبية لدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود منوهاً بالجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية للتحضير والترتيب لهذا المؤتمر.

وقال: لقد شهدت الفترات الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط ودوما أثر على الاقتصاد العالمي وأثار اهتماماً واسعاً، والوضع الحالي يشكل تحديات صعبة للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

وأوضح أن مواجهة هذه التحديات تأتي عن طريق الجهود المشتركة من قبل الدول المنتجة والمستهلكة وتعزيز الحوار والتعاون فيما بينها واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من هذا الارتفاع في الأسعار.

وأشار إلى أن هذا المؤتمر والذي يأتي انعقاده في الوقت المناسب يتيح للجميع التباحث حول سبل استقرار أسواق النفط العالمية من حيث الإنتاج والإمدادات والاستهلاك.

وقال: إن الطاقة من أبسط مقومات الحياة الإنسانية والاستخدام الأمثل للطاقة يكتسب أهمية قصوى بالنسبة للتنمية المستدامة لاقتصاد عالمي ومجتمع إنساني.

وأكد أن قضية الطاقة قضية عالمية وضمان أمنها يعد ضرورة ملحة لجميع الدول بدون استثناء وفي هذا الإطار يجب على المجتمع الدولي تكريس مفهوم أمن الطاقة والذي يقوم على المنفعة المتبادلة وتنويع مصادرها والتعاون المشترك فيما بين الدول.

ولفت النظر إلى أن تعزيز التعاون بين الدول المستهلكة والمنتجة يكون من خلال التشاور والتحاور والتنسيق في مجال سياسة الطاقة والإسراع في استخراج النفط والغاز الطبيعي وتطوير التقنيات الحديثة والترشيد في استخدام الطاقة من أجل الحفاظ على أسعار الطاقة العالمية على المستوى المعقول وتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في دول العالم.

وشدد في ختام كلمته على ضرورة بذل الجهود من أجل ضمان الاستقرار السياسي في الدول المنتجة والحفاظ على النظام الطبيعي لأسواق الطاقة العالمية والحد من المضاربات المفرطة وتأمين ممرات للطاقة الدولية وتشكيل نظام متوازن طويل المدى.

عقب ذلك تشرف رؤساء الوفود والمنظمات والشركات بالسلام على خادم الحرمين الشريفين.

ثم التقطت الصور التذكارية بهذه المناسبة.

إثر ذلك عزف السلام الملكي ثم غادر خادم الحرمين الشريفين مودعاً بمثل ما استقبل به من حفاوة وتكريم.

حضر الحفل صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية وصاحب السمو الأمير فيصل بن تركي بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير بندر بن خالد بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالإله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض وصاحب السمو الأمير خالد بن فيصل بن سعد وصاحب السمو الأمير عبدالله بن تركي بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سعد بن عبدالعزيز مستشار سمو وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس الاستخبارات العامة وأصحاب السمو الملكي الأمراء وأصحاب المعالي الوزراء وكبار المسؤولين.

أمين عام الأمم المتحدة يثمن جهود خادم الحرمين الشريفين لحل مشكلة ارتفاع أسعار النفط

الأمم المتحدة – واس

أثنى السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون على الجهود التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لحل مشكلة ارتفاع أسعار النفط وإقامة حوار بين أتباع الأديان.

وقال للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الأربعاء ١٤ جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ الموافق ١٨ يونيو ٢٠٠٨م بعد زيارته الأسبوع الماضي للندن وباريس وجدة "لقد أشدت بمبادرة خادم الحرمين الشريفين" لعقد اجتماع للدول المنتجة والمستهلكة للنفط في جدة في ٢٢ من الشهر الجاري.

وأضاف السكرتير العام "لقد أكد لي خادم الحرمين الشريفين أنه يسعى إلى جمع الأطراف المعنية للتوصل إلى حلول لهذه المشكلة وأن السعودية قامت بزيادة إنتاجها اليومي من النفط بطريقة تواجه الطلب من الدول المستهلكة".

وأشار إلى أن مباحثاته مع خادم الحرمين الشريفين تطرقت إلى المبادرة التي أطلقها في شهر مارس الماضي حول قيام حوار بين أتباع الأديان للمساعدة على مواجهة القوى التي تثير وتستقطب التطرف وحماية الإنسانية من هذه الحماقات".

وأكد السكرتير العام أهمية الدعوة للحوار بالنظر إلى دور خادم الحرمين الشريفين وأهمية العلاقات بين أتباع الأديان في منطقة الشرق الأوسط.

وحول ارتفاع أسعار المواد الغذائية عبر السكرتير العام عن أمله بأن تشكل القمة المقبلة للدول الصناعية الثمانية الكبرى فرصة للالتزام بزيادة الإنتاجية وتسهيل الحواجز التجارية وتحقيق موازنة أفضل بين الغذاء والأمن وأمن الطاقة.

البيان المشترك لاجتماع جدة للطاقة

جدة – واس

صدر يوم الأحد ١٨ جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ الموافق ٢٢ يونيو ٢٠٠٨م عن المملكة العربية السعودية والأمانة العامة لوكالة الطاقة الدولية والأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي والأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) البيان المشترك التالي:

بناء على دعوة كريمة من حكومة المملكة العربية السعودية وتحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – التقى وزراء وممثلون عن العديد من الدول المنتجة والمستهلكة للبترول بحضور ممثلين عن صناعة البترول في العالم بصفة مراقبين بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية يوم الأحد ١٨ جمادى الآخرة ١٤٢٩ الموافق ٢٢ يونية ٢٠٠٨ لمناقشة الأوضاع الحالية للسوق البترولية.

وقد عبر المشاركون عن قلقهم إزاء الارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار البترول وتذبذبها المستمر وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب.

وقد سعى المجتمعون إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى هذا الارتفاع في الأسعار الذي تشهده السوق حالياً والنتائج المترتبة عليها وتقدموا بمجموعة من الاقتراحات التي تهدف إلى تحسين الوضع الحالي من أجل تمكين أسواق البترول العالمية من العمل بصورة فاعلة.

كما أكد المشاركون على أن أسعار البترول الحالية وحالة عدم الاستقرار والتقلبات التي تشهدها السوق تضر بالاقتصاد العالمي وخاصة اقتصادات الدول الأقل نمواً.

واتفق المشاركون على أن الوضع الحالي يحتاج إلى جهود مركزة من جميع الأطراف المعنية من جميع الدول المنتجة والمستهلكة والقطاعات العاملة في صناعة البترول والأطراف المعنية الأخرى ومن أجل تحقيق الاستقرار في سوق البترول العالمية لمصلحة الجميع.

كما أن المشاركين أخذين في عين الاعتبار الظروف والأولويات الوطنية المتنوعة في بلدانهم إلى جانب اهتمامهم المشترك باستقرار سوق البترول العالمية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام قد أقروا بأهمية المحاور التالية:

– إن وجود طاقة إنتاج احتياطية في جميع مراحل صناعة البترول يعد أمراً حيوياً وبالغ الأهمية من أجل تحقيق الاستقرار في سوق البترول العالمية وعلى ذلك فإنه يجب زيادة الاستثمارات في جميع القطاعات المتعلقة بصناعة البترول مثل قطاعات التنقيب والإنتاج والتكرير والتسويق وذلك من أجل إمداد الأسواق العالمية بكميات كافية من البترول وفي الأوقات المطلوبة.

كما أن عوامل أخرى مثل التوقعات المتعلقة بسياسات الطاقة والاستثمار إلى جانب الحصول الأمثل على التقنية هي عوامل مهمة وضرورية لتحقيق هذه الغاية.

– ضرورة تحسين حالة الشفافية في الأسواق المالية والتشريعات المتعلقة بها عبر العديد من الإجراءات التي تهدف إلى إتاحة المعلومات والبيانات الخاصة بأنشطة مؤشرات الصناديق المالية ومن أجل التعرف على التعاملات البينية وتداخلها بين الأسواق البترولية الآجلة.

– أهمية تحسين المعايير الخاصة بجودة البيانات والمعلومات الصادرة عن "مبادرة بيانات البترول المشتركة" الشهرية وتكاملها ونشرها في الأوقات المطلوبة ومن أجل زيادة مستوى الجودة فيما يتعلق بشفافية السوق واستقرارها فإن المشاركين يدعون المنظمات السبع المشاركة في "مبادرة بيانات البترول المشتركة" (منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإحصائي التابع للاتحاد الأوروبي ووكالة الطاقة الدولية ومنتدى الطاقة الدولي ومنظمة الطاقة في أمريكا اللاتينية ومنظمة الدول المصدرة للبترول وإدارة الإحصاءات في الأمم المتحدة) لبدء العمل في تجميع بيانات سنوية تتضمن ضمن أمور أخرى الطاقة الإنتاجية وطاقة التكرير وخطط التطوير في كل منها.

– ضرورة البدء بتعاون مباشر وفوري بين وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى جانب أمانة منتدى الطاقة الدولي لإعداد تحليلات مشتركة لاتجاهات وتوقعات سوق البترول بالإضافة إلى أثر الأسواق المالية على مستويات أسعار البترول والتقلبات التي تكتنفها وذلك لغرض استخدام ذلك لاستيعاب أوضاع السوق بشكل أفضل.

– أهمية تكثيف مساعدات التنمية التي تقدمها المؤسسات المالية ومنظمات العون الإنمائي الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل تخفيف حدة النتائج المترتبة على ارتفاع الأسعار في الدول الأقل نمواً.

– أهمية زيادة التعاون بين الشركات العالمية والوطنية وشركات الخدمات في جميع الدول المنتجة والمستهلكة في مجالات الاستثمار والتقنية وتنمية الموارد البشرية.

– ضرورة تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات عبر انتقال المؤشرات المتعلقة بأسعار السوق ونقل التقنية وتبادل أفضل الممارسات والتطبيقات في مجالات إنتاج مصادر الطاقة واستهلاكها.

وقد قررت الدولة المستضيفة والأطراف المشاركة في هذا البيان تشكيل فريق عمل من أجل متابعة الخطوات المطلوبة من المحاور الواردة أعلاه متى ما كان ذلك مناسباً.

وقد رحب المشاركون بالدعوة الكريمة التي وجهتها حكومة المملكة المتحدة لعقد اجتماع متابعة بشأن التطورات التي تطرأ على المحاور الواردة في هذا البيان بمدينة لندن قبل نهاية العام.